الفصل التمهيدي

مقدمــة

يتنامى الاهتمام حالياً من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية ومن قبل السلطات الرقابية حول العالم وكذلك من قبل المصارف بمسألة المخاطر المصرفية وطرق إدارتها بما يخفف من بنية هذه المخاطر ويحافظ علي استقرار الجهاز المصرفي، وقد جاء هذا الاهتمام المتزايد بالمخاطر المصرفية تبعاً لتركيز اتفاق بازل عليها حيث احتل مفهوم المخاطر المصرفية مساحة واسعة من النقاش وعلي مختلف المستويات النظرية والعملية. ومن هنا تأتي مساهمة هذا البحث لتلقي الضوء علي موضوع المخاطر المصرفية مع دراسة مخاطر التمويل باعتبارها من أهم القضايا التي تطرح نفسها بقوة سواء علي المستوى العالمي او علي المستوي المحلي، فمخاطر التمويل علي الرغم من أنها تعتبر ظاهرة قديمة قدم التعامل الاقتصادي البشري، إلا ان هذه الظاهرة اعتباراً من أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين أصبحت تشكل هاجساً كبيراً بالنسبة للمنشغلين بالعمل المصرفي والمالي فقد أوضحت دراسة لصندوق النقد الدولي في العام 1996 بأن 130 دولة من بين الدول الأعضاء بالصندوق والتي يبلغ تعدادها 181 دولة تعاني مصارفها بصورة أو بأخرى من مشكلة مخاطر التمويل. من ناحية أخرى تعتبر مخاطر التمويل ذات خصوصية بالنسبة للمصارف الإسلامية باعتبارها مؤسسات تمويل وشريكة في نفس الوقت في المشاريع الممولة. هذا وقد اعتبرت مخاطر التمويل واحدة من بين أهم خمسة تحديات تواجه مسيرة العمل المصرفي الإسلامي [*].

تقع الدراسة في ستة فصول حيث يتناول الفصل التمهيدي أهمية البحث، مشكلة البحث، أهداف البحث، فرضيات البحث، منهج البحث، الدراسات السابقة، مصادر البيانات، نطاق البحث وهيكلة البحث.

---

[*] وذلك طبقاً للدراسة التي نشرها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية (جدة)

أما الفصل الأول فيتناول الإطار النظري للدراسة من خلال أربعة مباحث حيث يجئ المبحث الأول تحت عنوان المخاطر المصرفية نظرة عامة، أما المبحث الثاني فيتناول إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. المبحث الثالث يتحدث بالتفصيل عن مخاطر التمويل، كما أن المبحث الرابع يتناول معايير ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية حول معيار كفاية رأس المال.

الفصل الثاني يتناول دور البنوك المركزية في التقليل من حدة مخاطر الائتمان من خلال مبحثين، حيث يتناول المبحث الأول تجميع مخاطر الائتمان المصرفي، كما يتناول المبحث الثاني إجراءات البنك المركزي السوداني للتخفيف من حدة مخاطر التمويل.

الفصل الثالث يتناول إدارة مخاطر التمويل – دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي وذلك من خلال ثلاثة مباحث. حيث يتناول المبحث الأول مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي في السودان، أما المبحث الثاني فيتناول تجربة بنك التضامن الإسلامي في إدارة مخاطر التمويل، والمبحث الثالث يقدم عرضاً إحصائياً للبيانات.

الفصل الرابع يجئ تحت عنوان : إدارة مخاطر التمويل – دراسة حالة مصرف المزارع التجاري وذلك من خلال مبحثين حيث يتناول المبحث الأول تجربة مصرف المزارع التجاري في إدارة مخاطر التمويل، والمبحث الثاني يقدم عرضاً إحصائياً للبيانات.

الفصل الخامس يأتي تحت عنوان اختبار الفروض ونتائج وتوصيات البحث، ويتكون من ثلاثة مباحث حيث يعرض المبحث الأول اختباراً للفروض التي قامت عليها الدراسة. أما المبحث الثاني فيقدم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كما ان المبحث الثالث يقدم التوصيات.

- أهمية البحث:

تواجه جميع المصارف بمختلف أنواعها التجارية، المتخصصة والمركزية العديد من المخاطر والتي يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر التمويل، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، المخاطر القانونية.

ونظراً لأهمية دور المصارف في خدمة وتنمية و بناء الاقتصاد القومي كما أنها تعد الشريان الحيوي الذي يحقق النمو والاستقرار لأي نشاط اقتصادي وانطلاقاً من الدور الهام لها وتزايد المخاطر

المرتبطة بها والتي تهم أطراف عديدة مثل إدارة المصرف ومساهميه وعملائه وموظفيه والسلطات الرقابية المتمثلة في بنك السودان، تقدم الباحثة من خلال هذا البحث مساهمة علمية تتمثل في دراسة وتشخيص الأسباب الكامنة وراء ازدياد حدة مخاطر التمويل والآثار السالبة المترتبة عليها، ومن ثم تقديم عدد من التوصيات تسهم في معالجة أو التخفيف من وطأة هذه المشكلة.

 مشكلة البحث:

إن مخاطر التمويل هي توأم التمويل المصرفي المصاحب له دائماً و أبدا، والحقيقة التي تفرض نفسها هي أنه لا تمويل بلا مخاطر.

ولكن تختلف طبيعة المخاطر التي ترتبط بمنح التمويل المصرفي عن المخاطر التي تواجهها الأنشطة الأخرى، ويرجع ذلك أساساً إلي طبيعة المدخلات والمخرجات التي تتعامل فيها العملية التمويلية وهي النقود، لذلك تكون المخاطر المصاحبة لمنح التمويل المصرفي أكبر وأدق من المخاطر التي يواجهها أي نشاط آخر.

ومن الحقائق الهامة والتي تفرض نفسها بوضوح عند التعرض لموضوع مخاطر التمويل ان هذه المخاطر لا تقتصر فقط على احتمالات Probabilities خسارة البنك للعائد المتوقع Expected Return على القروض التي قام بمنحها، بل تمتد هذه الاحتمالات لتشمل خسارة اصل القرض بالكامل و بالتالي خسارة جزء من ودائع العملاء (جارية و استثمارية) و التي لا يملكها البنك بالطبع.

يضاف لذلك إن تعثر سداد بعض المديونيات والذي يؤدي إلي خسارة اصل المبلغ زائداً الإرباح يؤدي إلي تحميل البنك بتكاليف باهظة أخرى تتمثل في عائد الفرصة البديلة أو الضائعة، أي العائد الذي كان يمكن أن يتحقق لو تم استرداد تلك المبالغ في مواعيدها المحددة مع الإرباح وأعيد تدويرها أو تشغيلها في مجالات استثمارية جديدة.

إن طبيعة التمويل المصرفي في السودان المبني على صيغ التمويل الإسلامية تبرز من خلاله أنواع شتى من المخاطر التي تكتنف التمويل المصرفي مثل المخاطر الناتجة عن صيغ التمويل، المخاطر الناتجة عن حجم و توقيت التمويل، المخاطر الناشئة عن نوعية العملاء،

المخاطر الناشئة عن البيئة الاستثمارية والمخاطر الناشئة عن تسييل ضمانات التمويل.

إن الآثار السالبة لمخاطر التمويل أياً كان نوعها تتمثل في الأتي:

- فقدان أو نقصان العائد المتوقع للمصرف و ربما فقدان أو نقصان راس المال المستثمر إذا تمت تصفية العملية الاستثمارية بالخسارة.
- نسب التعثر وانفلات التمويل غير المسترد الشيء الذي يؤدي إلي زيادة و مضاعفة حجم المخصصات الفنية التي تقوم البنوك بتكوينها وتحميلها على أرباحها، مما يؤثر على أرباح البنك بالانخفاض. وتعد المديونيات المتعثرة أصول رديئة ضمن توظيفات البنك ولا تحقق للبنك أي عائد و تحمل في طياتها الخسائر. كما انه بمرور الوقت تتفاقم آثار هذه المديونيات المتعثرة على المركز المالي للبنك وعلى إمكانيات تطوره ونموه في المستقبل.

ولا تعد المديونيات المتعثرة بالنسبة للبنك بمثابة أموال عاطلة لا يحقق عليها أي عائد فقط، بل تفوت على البنك الفرص لإعادة استثمارها مرات أخرى لذلك فهي تحمل في طياتها خسائر مزدوجة Double losses.

- عدم مقدرة المصرف على مقابلة التزاماته الآنية في حالة عدم استرداد التمويل أو ربطه بفترات طويلة (التأثير على السيولة و بالتالي على عملاء الحسابات الجارية).
- انعكاسات سالبة على عملاء المصرف ومساهميه تتمثل في فقدان أو نقصان العائد المحقق للمساهمين و أصحاب الودائع الاستثمارية وذلك إذا كان العائد من العمليات الاستثمارية قليل أو تمت التصفية بالخسارة. كما أن إعدام بعض المديونيات المتعثرة خصما على أرباح المصرف تؤثر سلباً على المساهمين.

- أهداف البحث:

(1) التعرف على أنواع المخاطر التي تهدد المصارف و كيفية أدارتها

(2) التعرف على أنواع المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية بالتحديد دون غيرها من المصارف التقليدية

(3) الوقوف على أبعاد مشكلة مخاطر التمويل في المصارف السودانية (تجربتي بنك

التضامن الإسلامي ومصرف المزارع التجاري) لمعرفة مسبباتها والآثار المترتبة عليها ثم التقدم بتوصيات هامة تسهم في معالجة أو الحد من خطورة هذه المشكلة.

(4) التعرف على الدور الذي يقوم به بنك السودان للتخفيف من حدة مخاطر التمويل

- فرضيات البحث:

ترجع مخاطر التمويل التي تعاني منها المصارف في السودان لعدة أسباب أهمها:

(1) عدم مساندة النظام التشريعي لمنح التمويل من جانب البنوك.

(2) عدم اخذ الضمانات الكافية من العميل طالب التمويل أو اخذ ضمانات لا تتوفر فيها كل الصفات الأساسية للتسييل.

(3) قصور التحليلات المالية لمراكز العملاء و قصور دراسات الجدوى المقدمة من طالبي التمويل إلي جانب ضعف الخبرة و الكفاءة لدى موظفي الإدارة التمويلية بالمصرف.

- منهج البحث:

قامت الدراسة بإتباع المنهجين التاريخي الوصفي والإحصائي التحليلي

- الدراسات السابقة:

قامت الباحثة بالطواف على أربع مكتبات متخصصة وهي (مكتبة بنك السودان، مكتبة اتحاد المصارف السوداني، مكتبة المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية ومكتبة كلية الدراسات العليا – جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا)

لاحظت الباحثة افتقار تلك المكتبات لبحوث تتحدث عن المخاطر المصرفية عموماً أو حتى مخاطر التمويل على وجه التحديد، وما حصلت عليه الباحثة عبارة عن دراستين عن تعثر المديونيات بالجهاز المصرفي السوداني وذلك بمكتبة كلية الدراسات العليا – جامعة السودان وذلك على النحو التالي:

الباحث: فاطمة عليش محمد عبد الماجد

عنوان الدراسة: تعثر سداد المديونية وأثره على الجهاز المصرفي السوداني

دراسة تطبيقية على ثلاثة من المصارف التجارية السودانية (1994 – 2000م)[*]

- مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في الديون المتعثرة والتي بلغت 26% من إجمالي التمويل للجهاز المصرفي السوداني وهي نسبة عالية ومتفاقمة وتتجاوز المعدل المسموح به عالمياً بدرجات كبيرة، حيث لا يتجاوز المعدل العالمي المعني 5% فقط من إجمالي التمويل.

- أهداف الدراسة:

(1) بيان وتعريف مفهوم مشكلة التعثر في سداد المديونية مع تأكيد إثباتها عن طريق استخدام القياس الكمي والنوعي.

(2) فحص ودراسة أسباب تعثر سداد المديونية في كل مما يلي:

(i) أسباب الظاهرة في القطاع المصرفي

(ii) أسباب الظاهرة في المشروعات أو المنشآت الممولة (العملاء)

(iii) أسباب الظاهرة الناشئة عن العوامل الاقتصادية الخاصة بالسودان.

(3) إظهار وبيان آثار التعثر على كل من الجهاز المصرفي بصفة خاصة وعلى الوضع الاقتصادي بصفة عامة.

(4) استخلاص النتائج الحقيقية التي بينت أن الجهاز المصرفي يعاني من قصور إداري ومهني ويتضح ذلك في ضعف كفاءات العاملين وإهدار الكوادر الفاعلة بجانب قصور المتابعة والرقابة.

(5) وضع معالجات تعمل على تفادي حدوث الديون المتعثرة والحد منها بقدر المستطاع بجانب تقديم بعض التوصيات.

- فرضيات الدراسة:

(1) عدم ملاءة الضمانة الشخصية من الناحيتين المالية والأخلاقية أدى لإحداث تعثر سداد المديونية في الجهاز المصرفي بنسبة عالية.

---

[*] إشراف د. أحمد على أحمد – أستاذ مشارك – جامعة السودان

(2) القصور في عملية التحليل المالي وعدم كفاءة دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية في المصارف ساهم في تعثر سداد مديونية المصارف.

(3) ضعف المعلومات الائتمانية وقصور الرقابة والمتابعة المصرفية عمل على تفاقم أزمة المديونية في المصارف.

(4) عدم الخبرة الفنية وضعف الكفاءة الإدارية في الكثير من المشروعات الممولة من المصارف أدى إلى فشل هذه المشروعات وبالتالي تعثر سداد مديونياتها.

- منهج الدراسة:

قامت الباحثة باتباع المنهجين الوصفي التاريخي والإحصائي التحليلي

- نتائج الدراسة:

لقد توصلت الباحثة لعدد من النتائج من أهمها:

- أن هنالك خسائر فادحة ناشئة عن التعثر حيث توصلت الدراسة بالقياس الكمي أن هنالك إهدار فرص بديلة لتوظيف تمويل مع أرباحه بلغت نسبته 150%، يضاف لذلك المصاريف القضائية التي تحملتها المصارف في المنازعات مع العملاء حتى تم السداد.
- الإفراط في التمويل لبعض المتعثرين من ذوي الحمايات وذلك بمنحهم تمويل جديد بغرض سداد تمويل قائم لهم.
- عدم كفاءة الضمانة الشخصية وذلك باعتبارها ضمانة معنوية لا تخضع للقياس الكمي أو الكشف الدوري كما يحدث في بقية الضمانات.
- القصور في دراسات الجدوى من حيث الكم كان كبيراً في داخل ملفات العينة.
- هناك قصور كبير في تحليل القوائم المالية بصفة عامة وقد ركز التحليل في معظمه على قائمة المركز المالي بعرض ميزانية سنة واحدة.
- هناك قصور في الرقابة والمتابعة المصرفية.
- هنالك قصور في كل مصادر جمع المعلومات الائتمانية

- حداثة وانعدام الخبرة لدي العملاء قد ساهم في إحداث التعثر حيث تبين أن معظم مشروعات العينة كانت تمارس النشاط لأول مرة.
- الوضع الاقتصادي في السودان أدي إلى ركود الأسواق المحلية بسبب ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين بجانب تدني الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الممولة.
- تبين أن السياسة التمويلية وخاصة في عام 1996م قد ساهمت في إحداث التعثر بإلزام المصارف التجارية بتمويل القطاع الزراعي رغم مخاطره المعلومة.

التوصيات:

- الاهتمام بمسألة تتبع ظاهرة التعثر المبكر لدي العملاء.
- عدم التركيز على الضمانة الشخصية من العملاء.
- توصي الدراسة بحرص العاملين بأقسام الاستثمار علي ضرورة إلزام العملاء بإحضار دراسات الجدوى والقوائم المالية المطلوبة بجانب الاهتمام بتقييم وتحليل المعلومات المقدمة من العملاء بالطرق العلمية والعملية السليمة.
- توصي الدراسة باهتمام بالتأكد من خبرة العميل وضرورة تطابقها مع النشاط الممول للعميل.
- توصي الدراسة بالمزيد من الدمج المصرفي مع العمل علي رفع رؤوس أموال المصارف حتى تواكب أمثالها من المصارف العالمية.
- توصي الدراسة بالاهتمام بمعالجة مشكلات الخصخصة وسلبياتها مع عدم تطبيقها إلا بعد دراسات وافية.

الباحث: يحي محمد رحمة

عنوان الدراسة: الديون المتعثرة في البنوك السودانية – الأجنبية، المشكلة والحلول دراسة حالة البنك السعودي السوداني للفترة من 1993-1998م.[*]

[*] أشراف بروفيسور علي عبد الله علي – الأستاذ بجامعة السودان – كلية الدراسات التجارية

- مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة البحث في الديون المتعثرة للمصارف باعتبارها من أكبر المشكلات التي تواجه الاقتصاد العالمي اليوم وفقاً للدراسة التي أعدها صندوق النقد الدولي في العام 1996م.

- أهداف الدراسة:

* إلقاء الضوء على طبيعة العمل المصرفي في إطاره التشريعي والقانوني والإداري والتمويلي.
* بيان سياسات التمويل والإجراءات التمويلية بالمصارف.
* التعرف علي طبيعة وحجم وأبعاد المشكلات المتعلقة بالتمويل وما ينجم عنه من عجز في سداد العمليات التمويلية.
* تقييم سياسة المصرف إدارياً واقتصادياً وتأثيرها علي العملية التمويلية تنفيذاً وارتباطها بعدم نجاح العملية أو فشلها والتطرق لأساليب المعالجة.
* محاولة إيجاد حلول ومقترحات في هذا الشأن (سداد القروض المتعثرة) لتساعد وتدفع تجربة العمل المصرفي إلى نظام قياسي وثابت.
* بحث أهمية التدريب للكوادر المصرفية والتي يعتمد عليها العمل المصرفي بشكل أساسي وتشكل الركيزة الأساسية لنجاح المصرف.

- فرضيات الدراسة:

* ضعف الضمانات ودراسات الجدوى ومنح التمويل قبل الحصول علي الضمانات الكافية بجانب عدم المتابعة لسداد التمويل.
* إهمال القوانين بواسطة الإدارة العليا إما للمجاملة أو لتحقيق أغراض معينة والتأثير لتنفيذ بعض العمليات.
* إهمال التدريب في النشاطات المصرفية المختلفة.
* السلوك الإنساني عامة سلباً أو إيجاباً عند بعض العملاء.

- عدم وجود سجل معلومات متكامل للعميل يحتوي على المعلومات الخاصة بالعميل.
- تركيز التمويل في أفراد معينين بجانب أن نسبة كبيرة من التمويل للعملاء يذهب لغير المشروع الأصلي.

منهج الدراسة:

قام الباحث باتباع المناهج الآتية:

- منهج دراسة الحالة
- المنهج الوصفي التحليلي
- المنهج الإحصائي

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها:

- قصور دراسات الجدوى وتحليل المعلومات الائتمانية وخطأ تقدير الضمانات عند منح التمويل.
- استخدام التمويل في غير الغرض الذي منح من أجله بجانب تركيزه في بعض العملاء.
- وجود أسباب أخلاقية تتعلق بطبيعة وسلوك الأشخاص وإهمال القوانين المصرفية بواسطة الإدارة العليا.
- عدم وجود التدريب العلمي الذي يغطي الاحتياجات التدريبية المستهدفة

التوصيات:

- على كل مصرف رسم سياسة معينة للتمويل يثبت ويوضح فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال والأسس التي تبني عليها قرارات التمويل.
- على كل مصرف تطبيق مفهوم الاستثمار في الفكر الإسلامي وتحديث التشريع المصرفي بحيث يتناسب والتطورات المصرفية العالمية.

- ضرورة إنشاء صندوق ضمان الودائع المصرفية المقترح الذي يقوم على نظام التكافل.
- إحكام أجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي وعدم الاعتماد الكلي على الضمانات عند منح التمويل والاعتماد على التمويل الجيد.
- على المصارف إنشاء إدارة معلومات ائتمانية والتركيز على التحليل الائتماني واعتماد مخصص لمقابلة الديون المتعثرة ووضع برنامج فاعل لمتابعة الديون المتعثرة.
- رأي الباحثة في الدراستين:

إن تعثر المديونيات وإن كان يمثل أحد أهم أنواع مخاطر التمويل (مخاطر عدم السداد) إلا أنه لا يمثل كل أنواع مخاطر التمويل. لذلك فقد رأت الباحثة أن يكون موضوع البحث أكثر شمولاً بتناوله لكل أنواع مخاطر التمويل والآثار المترتبة عليها مع إعطاء فكرة عامة عن المخاطر المصرفية.

من ناحية أخرى حصلت الباحثة على عدد من الكتب وأوراق العمل المنشورة ببعض المجلات المتخصصة والتي استفادت منها الباحثة كثيراً في تكوين فكرة البحث ومن أمثلة ذلك كتاب الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني لمؤلفه أحمد عبد العزيز الألفي وورقة عن معايير ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية حول معيار كفاية رأس المال والتي قدمها الدكتور سمير الشاهد الخبير بالبنك المركزي المصري.

- مصادر البيانات:

مصادر أولية: وتشمل الملاحظة والمقابلات الشخصية مع المسئولين في البنوك، التقارير المالية المنشورة للبنوك، منشورات البنوك الخاصة بأسس وضوابط منح التمويل ومنشورات بنك السودان الخاصة بالسياسات النقدية والتمويلية وأسس وضوابط منح التمويل.

مصادر ثانوية: وتشمل الكتب، الدوريات، أوراق العمل، الندوات والدورات التدريبية.

- نطاق البحث:

النطاق الزماني للبحث: الفترة من 1999 حتى 2003م

النطاق المكاني للبحث: بنك التضامن الإسلامي ، مصرف المزارع التجاري

- هيكلة البحث:
  - الفصل التمهيدي
  - المقدمة
  - أهمية البحث
  - مشكلة البحث
  - أهداف البحث
  - فرضيات البحث
  - منهج البحث
  - الدراسات السابقة
  - مصادر جمع البيانات
  - نطاق البحث
  - هيكلة البحث

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

- المبحث الأول: المخاطر المصرفية –نظرة عامة
- المبحث الثاني: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية
- المبحث الثالث: مخاطر التمويل
- المبحث الرابع: معايير و مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية حول معيار كفاية راس المال

الفصل الثاني:

دور البنوك المركزية في التقليل من حدة مخاطر الائتمان

- المبحث الأول: تجميع مخاطر الائتمان المصرفي
- المبحث الثاني: إجراءات البنك المركزي السوداني للتخفيف من حدة مخاطر التمويل

الفصل الثالث:

إدارة مخاطر التمويل –دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي–

- المبحث الأول : مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي في السودان
- المبحث الثاني : تجربة بنك التضامن الإسلامي في ادراة مخاطر التمويل
- المبحث الثالث : العرض الإحصائي للبيانات

الفصل الرابع:

إدارة مخاطر التمويل –دراسة حالة مصرف المزارع التجاري–

- المبحث الأول: تجربة مصرف المزارع التجاري في إدارة مخاطر التمويل
- المبحث الثاني: العرض الإحصائي للبيانات

الفصل الخامس:

اختبار الفروض و نتائج و توصيات البحث

- المبحث الأول: اختبار الفروض
- المبحث الثاني: النتائج
- المبحث الثالث: التوصيات

المراجع

الملاحق